روسيا وإعادة هيكلة قوات النظام السوري.. العقبات والبدائل

إعداد: رشيد حوراني
باحث مساعد في مركز جسور للدراسات

دراسة تحليلية

كانون الأول / ديسمبر 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2022
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة:..... 4
أولاً: البِنْية التنظيمية لقوات النظام السوري..... 5
ثانياً: أساليب روسيا في إعادة هيكلة قوات النظام السوري..... 8
1. السيطرة على القرار العسكري:..... 8
2. المراسيم الخاصة بالعسكريين، وعمليات التسوية:.....10
3.إعادة تنظيم القوى البرية وإدارة العمليات القتالية:.....12
4.تكوين الوحدات العسكرية المدمجة:.....13
ثالثاً: تحدّيات إعادة هيكلة قوات النظام السوري..... 15
1.ارتفاع التكلفة المالية:..... 15
2.نقص الكفاءة التدريبية لدى عناصر النظام:.....18
3.التنافس العسكري بين روسيا وإيران:.....19
رابعاً: بدائل روسيا عن إعادة هيكلة قوات النظام السوري..... 21
خُلاصة:.....23

مقدمة:

مع وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970 بدأ زيادة وتيرة تسليح الجيش وتدريبه وتنظيمه، وقدرته النارية، خاصة الصواريخ، وإحداث التنظيم الفرقي، والتشكيلات المستقلة، وزيادة أعداد المتطوعين، إلى أن تضاعف بحوالَيْ ثلاث مرات. وأصدر عدة أوامر لإعداد الدولة وأجهزتها للدفاع وتشكيل لجنة لإعداد مسرح العمليات وتجهيزه[1].

عمل النظام السوري على زيادة فاعلية القوات المسلحة لخدمة طموحاته الإقليمية بتفعيل دوره في المحيط الذي تُشكّل سورية جزءاً منه، ولحرصه على البقاء حاضراً في كل نزاعات المنطقة وقدرته على صياغة مكان خاص له وسط تسابق المصالح الغربية على النفوذ والمكاسب الجيوسياسية فيها.

ولم يَغِبْ عن تخطيط النظام ما يمكن أن يواجهه من تحديات داخلية، فعمل على هندسة تموضع التشكيلات العسكرية على الجغرافيا السورية بما يحقق المحافظة على تأمين السلطة. وبشكل خاص بعد الأحداث التي شهدتها البلاد من تطويق مدينة حماة بوحدات المدفعية عام 1980، وتعزيز الجاهزية القتالية للفرقة 15 قوات خاصة في مدينة السويداء بعد اضطرابات عام 2000، وانتفاضة الأكراد عام 2004 التي كانت أحد أهم أسباب انتشار الفرقة 17 في المنطقة الشرقية، وأخيراً، الاحتجاجات الشعبية التي عمّت البلاد عام 2011.

ومع تدخّل روسيا عسكرياً في سورية أواخر عام 2015، وقفت بشكل مباشر على تدني الكفاءة العسكرية وانخفاض الروح المعنوية الذي تُعاني منه قوات النظام، مما دفعها إلى البدء بإعادة هيكليته وتنظيم هياكله وما يجب أن توفره من عتاد يتناسب مع المهام المناطة بها مع الأخذ بالاعتبار الخسائر التي مُني بها قبل تدخُّلها.

[1] اللواء صلاح الدين النعيمي، **المذهب العسكري السوري.. المنطلقات والسيرورة**. مجلة الفكر العسكري، العدد الثاني، ص30، 1/3/2012.

أولاً: البِنْية التنظيمية لقوات النظام السوري

منذ عام 2011، زجّ النظام قواته لقمع المظاهرات والاحتجاجات، مستخدماً كل ما لديه من أنواع الأسلحة مثل الصواريخ والكيماوي والبراميل المتفجرة. ومع استمرار النزاع فقدَ الجيش أكثر من 75% من قدراته القتالية في مختلف النواحي؛ بسبب استحواذ فصائل المعارضة على الكثير من الأسلحة والعتاد الحربي، واستيلائها على مستودعات أسلحته وذخائره في مواقع عديدة، وتأثّر العديد من أطقم الأسلحة بعد فقدان العدد اللازم لاستكمالها وقلة الفنيين العاملين على إصلاحها. كما فقدت الأسلحة الكثير من خصائصها وميزاتها القتالية نتيجة الاستخدام الكثيف لها دون إجراء الصيانات اللازمة، عدا خسارة العديد من مراكز الصيانة وانشقاق الكثير من الفنيين عنها[2].

قبل عام 2011، كان قوام قوات النظام بحدود 450 ألف شخص من مختلف القوى البرية والجوية والبحرية، إضافة إلى 650 ألفاً في الاحتياط.

عملياً، تعكس البِنْية التنظيمية لهذه القوات وجود دولة ضِمن دولة؛ حيث أسس النظام الهيئات والإدارات التي توازي كل واحدة منها كيان الوزارة، وربطها فيما بينها وبين القيادة العامة للجيش من جانب، وبينها وبين وزارات الدولة بعلاقات بيروقراطية معقدة. ومنح مديري تلك الإدارات من الضباط برتبة لواء كافة الامتيازات المادية والمعنوية التي تُمنح للوزراء[3].

كما ربط الوزارات في تنفيذ أنشطتها بالهيئات الإدارات العسكرية، فإن وُجد نشاط أو مهمة وظيفية مشتركة بينهما، يكون القرار الأعلى للإدارة، كالسماح لفريق عمل تلفزيوني على سبيل المثال باستخدام بعض الأسلحة أو الشارات التي توجد في المتحف الحربي؛ حيث يكون القرار النهائي هنا للإدارة السياسية، كما يغيب أي دور لوزارة الثقافة في الإشراف على هذا المتحف كمؤسسة يدخل ضِمن نطاق عملها الوظيفي الإشراف على المتاحف وإدارتها.

كانت القوات البريّة تُشكّل ما نسبته 85% من قوات النظام السوري، ولم يكن ليزجّ بها منذ وقت مبكر في مواجهة الاحتجاجات السلمية إلا لمعرفة وإدراك عميق ببنية المؤسسة واستيعاب عناصرها وخاصة قادة الوحدات لمهامهم التي تتمثل في الحفاظ على السلطة، لقاء منافع ومكاسب مادية وشخصية على حساب الانتماء الوطني.

---

[2] اللواء الركن محمد الحاج علي، **بناء المؤسسة العسكرية في مناطق بعد النزاعات المسلحة الحالة السورية"**، محاضرة ألقيت في جنيف، 19/12/2019. (بتصرّف).

[3] مرجع سابق، **بناء المؤسسة العسكرية في مناطق بعد النزاعات المسلحة "الحالة السورية".**

وتوجد كثير من الوحدات تم تأسيسها خارج هيكل أو بِنية قوات النظام وتشكل قوات موازية ومنها "قوات حرس الحدود – القوات الخاصة – الحرس الجمهوري"، والفرق العسكرية المتخصصة بالدفاع الجوي "الفرقة 24 في الضمير شرق مدينة دمشق – الفرقة 26 في مدينة حمص". ووحدات القوى الجوية "الفرقة 20 في الضمير أيضاً – الفرقة 22 في الشعيرات بحمص".

تتبع تلك القوى جميعاً وزارة الدفاع من الناحية الشكلية لكنها من الناحية العملية تتبع الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة. والمنشآت التعليمية التي تعمل على تأهيل الضباط ورفع قدراتهم الاختصاصية كأكاديمية الأسد للهندسة العسكرية في حلب، والأكاديمية العسكرية العليا بدمشق.

وأبقى النظام كلّاً من الفرقة الثالثة والفرقة الرابعة وقوات الحرس الجمهوري تحت مسمى احتياط قيادة عامة؛ لأن مهمتها تنحصر في الحفاظ والسيطرة على مدينة دمشق، ولكل من الوحدات المذكورة نطاق جغرافي تنتشر وتدرب عناصرها عليه.

كانون الأول / ديسمبر 2022

البنية التنظيمية لقوات النظام السوري

ملاحظة: تم أخذ اللواء 61 – مستقل واللواء 90 – مستقل كمثال لتوضيح معنى التشكيلات.

ثانياً: أساليب روسيا في إعادة هيكلة قوات النظام السوري

مبكّراً وبعد فترة وجيزة من تدخُّل روسيا العسكري في سورية عام 2015 بدا أنّها لم تتمكّن من مجرّد الاعتماد على قوات النظام السوري في الحفاظ على السلطة؛ لما تعانيه من نقص في الملاك البشري بسبب الخسائر التي لحقت في صفوفها، والانشقاقات التي عصفت بها، والتخلف عن الالتحاق بالخدمة الإلزامية، وتدنّي القدرة القتالية للوحدات العسكرية.

مع ذلك، بدأت روسيا جملة من التدابير المركبة والمتداخلة وتهيئة الظروف لإعادة بناء قوات النظام كي تصبح قادرة على تحقيق المهمات المناطة بها مرحلياً، دون الرجوع إلى البِنْية التقليدية للمؤسسة العسكرية وما كانت عليه قبل عام 2011، ولضمان نفوذها في سورية، وعدم تأثره بقضايا دولية أخرى كالصراع في أوكرانيا. كانت تلك التدابير عبارة عن مجموعة من الأدوات السياسية تارة، والميدانية تارة أخرى. وفيما يلي استعراض لأبرزها وأكثرها تأثيراً:

1. السيطرة على القرار العسكري:

اتخذت روسيا من قاعدة حميميم مقرّاً لقيادة قواتها في سورية. ووقّعت في آب/ أغسطس 2015، اتفاقاً مع النظام قبل تدخّلها، يمنح قواتها الحق باستخدام القاعدة في كل وقت دون مقابل ولأجَل غير مسمى، كما جهّزتها كغرفة عمليات رئيسية تدير منها الأعمال القتالية في سورية.

أنشأت روسيا في القاعدة كافة البنى التحتية العسكرية اللازمة –مثل تطوير مهابطها لاستقبال كافة أنواع الطائرات، وتزويدها بالقاذفات الإستراتيجية– وربطت جميع القوى والقطاعات العسكرية معها من ناحية التدريب، ومن ناحية الجوانب العملياتية المتعلقة باتخاذ القرار الذي يقضي بشنّ معركة عسكرية ضد فصائل المعارضة من عدمها وتأمين التغطية الجوية لها.

واستحدثت فيها أيضاً ما يُسمّى بـ "مركز المصالحة الروسي"، الذي أوكلت إليه مهامّ عسكرية ودعائية وسياسية، مثل التسويات والإعلان عن فتح المعابر الإنسانية لخروج المدنيين منها باتجاه مناطق النظام عند القرار بالسيطرة على منطقة تخضع لسيطرة المعارضة.

بذلك، لعبت القاعدة دوراً رئيسياً في الإمساك بالقرار العسكري لقوات النظام، لكنها تركت له المجال في القضايا المتعلّقة باستتباب المؤسسة العسكرية وإدارته لها، وتنفيذ مهام المحافظة على النظام وتدعيم الخطوط الخلفية لجبهات القتال. ومع ذلك، لطالما كانت القوات الروسية تتدخّل عندما يتعثّر النظام أو يواجه مشاكل في إنجاز تلك المهام.

ويُلاحَظ حجم سيطرة القاعدة على القرار في دورها الذي وصل لدرجة الإعلان في بعض الأحيان نيابةً عن النظام عن الخسائر التي لحقت به جراء الضربات الإسرائيلية على مواقعه، كتلك التي جرت في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2022[4].

كما أوصلت القاعدة رسائل حول وجودها العسكري في سورية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من خلال التدريبات التي أخضعت لها قوات النظام، لا سيما التي جرت عام 2022، وشاركت فيها القوات الروسية عَبْر تقديم الخبرة من مستشاريها والمشاركة في تنفيذ التدريبات البرية والبحرية وحضور أرفع الشخصيات العسكرية.

ومن خلال إنشاء وحدات عسكرية جديدة وشركات أمنية لعبت القاعدة دوراً بارزاً في تحقيق التوازن مع نفوذ إيران؛ حيث ساهمت الفرقة 25 مهام خاصة على سبيل المثال بالتعاون مع شركة "المهمّات الخاصة للحماية والحراسات الأمنية"[5]، في حماية مصالح روسيا الاقتصادية من وصول إيران إليها.

وفي الأصل، تتصف العلاقة بين كل من روسيا وإيران بما يتعلّق باتخاذ القرار العسكري على أنها تكاملية رغم ما تتمتع به روسيا من قدرة أكبر على الإمساك بمفاصله. على سبيل المثال، يُعدّ الفوج 555 إنزال جوي إحدى الوحدات الرئيسية في الفرقة الرابعة، وكان قد أرسل عناصر وعتاداً لمقاتلي المخابرات الجوية العاملين تحت قيادة سهيل حسن حين انتشرت القوتان شمالي حماة وإدلب عامَيْ 2013 و2014، ومع تدخُّل روسيا العسكري تم تكليف الفوج بمهمة التحرك إلى مدينة حماة والتجميع في مطارها العسكري للانطلاق منه إلى ريفها في خطاب والكريم وحلفايا وتيزين وكفرزيتا ومعردس ومعرزاف وقلعة المضيق، ونحو إدلب في خان شيخون ومعرة النعمان والمسطومة.

علماً أنّ ضباط النظام غالباً لا يلجؤون إلى الاصطفاف الكامل إلى جانب روسيا أو إيران كما هو شائع، حتى يتسنّى لهم تحقيق مكاسب شخصية أكبر، وللحذر الدائم من السيطرة المطلقة للأجهزة الأمنية على تشكيلاتهم العسكرية، وللتخوف من عزلهم ومحاسبتهم أحياناً. لذلك، يتم التعامل والتعاون مع إيران ضِمن دائرة خططت لها روسيا، بدليل اعتماد إيران بشكل رئيسي على الميليشيات في سورية، وما التعاون الظاهر بينها وبين الفرقة الرابعة إلّا غطاء تحفظ به وجودها في سورية.

[4] **مركز حميميم يكشف الأضرار الناجمة عن القصف الإسرائيلي الأخير لمطارين سوريين**. روسيا اليوم، 22/1/2022، الرابط.

[5] **عقود تجنيد جديدة لمصلحة الروس في دير الزور وإدلب**. العربي الجديد، 20/12/2021، الرابط.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

نشاط قاعدة حميميم

خلال عام 2022

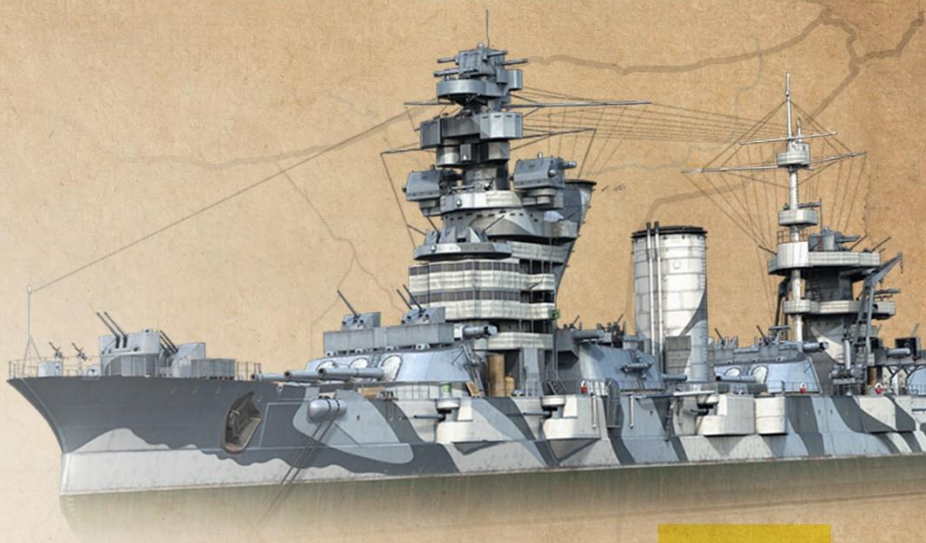

التدريبات البحرية:

الثلاثاء / 15 شباط

وصل وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، سورية للإشراف على تدريبات ومناورات بحرية للقوات الروسية في البحر المتوسط.

من 1 إلى 7 أيلول

مناورات "فوستوك 2022" البحرية بمشاركة النظام السوري

14 تشرين الأول

مناورة لصد هجوم افتراضي على مرفأ طرطوس

التدريبات البرية

26 تموز

تدريب لقوات النمر على الإنزال الجوي

30 تموز

مشروع تكتيكي للفرقة 25 تضمن برنامجاً تدريبياً للإنزالات الجوية والقفز المظليّ واقتحام مانع مائي باستخدام العربات البرمائيات

3 تشرين الأول

تنفيذ مشروع تكتيكي في منطقة حران العواميد بريف دمشق، بحضور قائد القوات الروسية في سورية العماد أول أليكساندر تشايكو، وعدد من ضباط النظام

7 تشرين الأول

تدريبات على الإنزال الجوي والسلاح الثقيل في منطقة جبل الأكراد بريف اللاذقية الشرقي وهي مناطق متاخمة لفصائل المعارضة

23 تشرين الأول

تدريبات عسكرية باستخدام الذخيرة الحية، في المناطق الجبلية الوعرة والغابات تحاكي ظروف المعارك الحقيقية. في ريف اللاذقية الشمالي بمنطقة سلمى الجبلية بمرج خوخة.

أبرز الشخصيات العسكرية الروسية المُشارِكة في التدريبات المشتَركة:

سيرغي شويغو
وزير الدفاع الروسي

العماد أول أليكساندر تشايكو
قائد القوات الروسية في سورية

اللواء أوليغ إيغوروف
نائب رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية

2. المراسيم الخاصة بالعسكريين، وعمليات التسوية:

لجأ النظام إلى القانون لوضع حدّ لانكشاف وتدهور حالة قواته؛ حيث أصدر بين عامَيْ 2011 و2022 ما يزيد عن 24 مرسوماً تشريعياً وقانوناً لمعالجة الظواهر السلبية التي تواجهها المؤسسة العسكرية، رغم أنّ هذه السياسة قوضت قدرة القانون على التفاعل مع الواقع وعلى أداء مهامه.

ومنذ عام 2011 وحتى تاريخ تدخُّل روسيا العسكري في سورية في 30 أيلول/ سبتمبر 2015، أصدر النظام 10 مراسيم تشريعية تمنح العسكريين عفواً عاماً عن كامل عقوبة عدد من "الجرائم" التي ارتكبها المكلفون بخدمة العلم، والعقوبات بسبب الفرار الداخلي والخارجي والتعامل مع جهات "إرهابية". في حين بلغ عدد هذه المراسيم 11 في الفترة بين تدخُّل روسيا العسكري وعام 2022.

لا شك أنّ لكل مرسوم سياقاته العسكرية والسياسية، إلا أنّ المراسيم التي تم إصدارها قبل تدخُّل روسيا هدفت إلى الدعاية للنظام وإيصال الرسائل الدالة على شرعيته للدول. والتربّص بالمعارضين واعتقالهم حال تسليمهم لأنفسهم.

لكن، بعد تدخُّل روسيا تغيّرت دلالة تلك المراسيم؛ حيث باتت ترتبط بإجراء عمليات التسوية والمصالحات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. كانت روسيا تريد توفير البيئة القانونية وبناء الثقة مع الفئة الفتية من السوريين لتوظيفها في إعادة بناء قوات النظام، ثم محاولة دمج مقاتلي المعارضة في صفوف الأخير وإعادة بناء تكوينهم الفكري بما يتناسب مع سعيها لتجميد العمليات القتالية وتحقيق المكاسب لصالح النظام دون قتال، إضافة إلى تحقيق التوازن أو الردع مع إيران.

كان الإعلان عن التسويات يتناسب مع كل منطقة على حِدَة، ففي مدينة دير الزور ومع إطلاق روسيا لتلك العملية أواخر عام 2021 أشاعت أن سقوط المناطق التي تسيطر عليها قسد مسألة وقت، مما خلق تخوُّفاً لدى المطلوبين والمخالفين من الناحية القانونية، ودفع بعضهم لإجراء التسوية.

وفي مدينة درعا عملت على إضعاف مقاتلي المعارضة بالتدريج من خلال بنود الاتفاق التي نصت على تسوية أوضاع مَن يرغب بالبقاء، مع ضمان عدم الملاحقة وعدم طلب أحد للخدمة الإلزامية أو الاحتياطية لمدة 6 أشهر و تسليم السلاح الثقيل وجزء من المتوسط والعتاد والذخائر وإصدار عفو رئاسي عن المنشقين من عساكر وضباط والتعهد بعدم سحب المتخلفين للخدمة الإلزامية لفترة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات[6]. لكن، مع انتهاء تلك الفترة وضعت روسيا المقاتلين أمام شروط جديدة

[6] **اتفاقيات التسوية والوسطاء في سورية**. مركز جسور للدراسات، 8/10/2021، الرابط.

في ظل عدم قدرتهم على استخراج الوثائق الرسمية التي تمكنهم من الهجرة، وبالتالي دفعهم للعمل إلى صالح إحدى الوحدات العسكرية بما فيها الفيلق الخامس.

3.إعادة تنظيم القوى البرية وإدارة العمليات القتالية:

بدأت روسيا إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية التابعة للنظام وتحويلها إلى قوة قادرة على الحفاظ على الاستقرار في البلاد، ولتكون شريكاً مضموناً لحماية مصالحها في سورية.

كان ذلك لتخوف روسيا الواضح من عشرات الآلاف من منتسبي الميليشيات التي أنشأها النظام والذين لا يخضعون لرقابة تحدي سيادته وسيطرته[7]؛ حيث اتّخذت مجموعة من التدابير التي تتعلق بإعادة الهيكلة لتحقق وقف الاستنزاف الكبير في العتاد الثقيل ولتكون قادرة في الوقت ذاته على تنفيذ مهامها.

ورغم وجود 6 فرق عسكرية (ميكا) في قوام قوات النظام قبل عام 2011، إلا أن عمليات إعادة الهيكلة شملت فِرَق الدبابات، وتم تحويل الفرقة الأولى دبابات إلى الفرقة الأولى مشاة كنموذج خارج عن أنظمة قتال القوات البرية المعمول بها في مختلف دول العالم، ليتناسب عملها مع حرب العصابات التي تُعتبر جزءاً من الحرب الهجينة التي اعتمدتها روسيا في سورية، ولتتناسب أيضاً مع طبيعة الميليشيات التي تخوض الأعمال القتالية، بما يسمح لها بالمناورة على نطاق واسع، ويقلل من خسائر العتاد العسكري الذي لا تمتلك روسيا استعداداً لتزويد النظام به لتكاليفه الباهظة.

وفي الأصل، تعرّض العتاد العسكري لتدمير كبير قبل تدخُّل روسيا العسكري في سورية؛ بسبب زج الأجهزة الأمنية والعسكرية في مواجهة الاحتجاجات السلمية وفصائل المعارضة المسلّحة؛ حيث تعرّضت أفواج القوات الخاصة ذات الأرقام (15 و35 و41 و44 و45 و47 و53 و54) لتدمير كامل لا سيما العربات غير المدرعة التي تم تزويدهم بها – BRDM-2 و BTR-60– بين عامَيْ 2012 و2013، الذي شهدت بدايته زج الفرق المدرّعة والمشاة الميكانيكية لرفع الروح المعنوية لقواته والقوات الخاصة سابقة الذكر[8]. علماً أنّ هذه الأفواج تعتمد على قوات المشاة وتشابه الوحدات التي شكّلتها روسيا لاحقاً مثل الفرقة 25 والفيلق الخامس.

[7] **القوة في الضعف: الصمود العرضي للجيش السوري**. مركز كارنيغي، 14/3/2016، الرابط.

[8] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع المستشار العسكري في مركز جسور للدراسات، العقيد عبد الباسط الطويل، 21/10/2022.

إن التنظيم الجديد الذي أحدثته روسيا يؤمن تحرك الوحدات العسكرية التابعة لها –الفرقة 25 والفيلق الرابع والفيلق الخامس– على متن شاحنات وعربات Pickup. وتعتمد على أساليب قتال المشاة مثل المدافع الرشاشات، والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، مما يمكنها من الحفاظ على حركة تكتيكية سريعة، وأكثر فعالية عندما تقاتل من مواقع دفاعية، أو مناطق مفتوحة –المدن والبلدات– كما تتمكن من إيجاد الطرق الجيدة لتنقلها بخلاف الدبابات التي لا تتناسب حركتها مع شوارع المدن، عدا أنّها تصبح مكشوفة من دون تغطية نارية لها عند التحرك، وهو ما تتطلبه العمليات في مواجهة فصائل المعارضة المسلّحة، إلا أنها تقلل من غزارة النيران عند تحولها من مدرعات إلى مشاة، وهو ما يدلل بوضوح على استهانة النظام وروسيا بالقوى البشرية الحية.

ويبدو أنّ روسيا أدركت ضعف الوحدات العسكرية التابعة لقوات النظام من الناحيتين الميدانية واتخاذ القرار، لذلك لجأت إلى استخدام الأسلحة الدقيقة، وتحقيق السبق –المبادأة أو المباشرة– بالقتال الناري بدلاً عن الهجوم القريب كطريقة أساسية لهزيمة قوة معادية. واستخدمت أسلحة من الجيل الجديد عبر القوات الخاصة الروسية –صواريخ Caliber cruise– والقوى الجوية الروسية لتدمير قوة فصائل المعارضة قبل أن تستولي قوات النظام على مواقعها، إضافة إلى إنشاء نظام قيادة واحد بين الوحدات عبر مركز القيادة الموحد في حميميم الذي ساهم في تقصير مدّة اتخاذ القرار والربط بين جميع القادة، باعتبار ضابط الجيش الروسي في سورية كقائد عام للقوات الروسية في سورية[9].

4. تكوين الوحدات العسكرية المدمجة:

عملت روسيا مع بدء تدخّلها في سورية على إنشاء العديد من التشكيلات العسكرية بطريقة تعتمد على الدمج بين وحدات فرعية تعود تبعيتها لوحدات أكبر في قوات النظام، وتتميز بنسبة استملاك مرتفع في الكادر البشري[10].

من بين تلك الوحدات الفرقة 25 – مهام خاصة التي زودتها روسيا بعناصر وضباط وعتاد من الفوج 555 التابع للفرقة الرابعة، والفيلق الرابع – اقتحام الذي يضم قوات نخبة ويلعب القيادي في الحرس الجمهوري مالك أبو صالح دوراً بارزاً في قيادته، والفيلق الخامس – اقتحام الذي يقوده اللواء ميلاد جديد القادم من القوات الخاصة، والفرقة 30 – حرس جمهوري التي يقودها اللواء صالح العبد الله، وتم إنشاؤها أثناء عملية السيطرة على حلب. بدمج الحرس الجمهوري وجميع وحداته في المدينة تحت

[9] **THE RUSSIAN MILITARY'S LESSONS LEARNED IN SYRIA**. ISW, 8/2/2021, Link.

[10] نسبة الاستكمال البشري للفرقة الرابعة كانت قبل عام 2011 تتجاوز 80% وانخفضت بعد ذلك إلى 35%.

قيادة اسمية واحدة، ودمج الميليشيات شبه العسكرية في المدينة التي تعمل بالفعل تحت إشراف الحرس الجمهوري في تنظيم الحرس الجمهوري.

ويُلاحظ أنّ روسيا لم تعتمد على الوحدات التقليدية في قوات النظام – الفرقة الأولى والفرقة الخامسة والفرقة السابعة – وهو مؤشر واضح على تفككها، ومحاولة جدّية من قبلها لتكوين جيش من الصفر.

بالتالي ترى روسيا في الوحدات التي استحدثتها نموذجاً أولياً للتنظيم المستقبلي للقوات البرية السورية، سواء من ناحية التدريب والسيطرة عليها في تنفيذ المهام والعمليات، أو من ناحية دمج العناصر ضمنها بالاستفادة من عمليات التسوية والمصالحة، لاستقطاب واستمالة الميليشيات والمتهرّبين والفارّين من الخدمة العسكرية، الذين سيخدمون جنباً إلى جنب مع الضباط القدامى والخريجين الجدد من الأكاديميات العسكرية[11].

لكنّ، روسيا بالغت في الدعاية لإظهار حجم تلك التشكيلات من ناحية بالفيالق والفرق[12]، والعدد والمهام، إلّا أنه لا يُمكن تحديد هيكل دقيق لكل منها. ولا يوجد ألوية متخصصة في المدفعية والصواريخ والدفاع الجوي وكتائب الدعم المتخصصة المُدربة على القتال معاً، وهي في الواقع لا تبدو أكثر من وحدات مشاة متحركة ومستقلة فيما بينها ومتحدة بواسطة قيادة مشتركة تمثّلها القوات الروسية[13]، وبالكاد تكون بحجمَ سرية أو كتيبة، ويقودها قادة محليون.

كما يشكل اعتماد روسيا على نظام التعاقد مع من يريد الانتساب في صفوف التشكيلات الوليدة، آلية للتخلص من الأعباء القانونية والمالية وتعويضات الخدمة والإصابة والطبابة في حال اعتمادها التعامل معهم كمتطوعين، ما يؤدي إلى التباين في الخبرة القتالية.

---

[11] **جيش روسيا داخل ميليشيات الأسد.. معهد متخصص ينشر الأسماء والأرقام.** أورينت نت، 13/9/2022، الرابط.

[12] تضم الفرقة من حيث العدد 10 آلاف مقاتل، والفيلق مكون من 3 فرق، يعني أن الفيلق الخامس مثلاً يضم 30 ألف مقاتل، وهذا غير صحيح؛ حيث لا يمكن تأمين هذا العدد بعد مرور 10 سنوات على انخراط البلد في الحرب، إضافة لما تعانيه سورية من هجرة مستمرة تدل على تناقص البنية السكانية، هذا عدا الفرار والتخلف وغيرها من الظواهر السلبية التي تمنع المواطن من الالتحاق بالجيش. وتلجأ روسيا إلى ذلك لاعتمادها منذ الحقبة السوفياتية على العمليات النفسية وما يخلقه البعد النفسي في ذهن المتلقي من اتجاهات قد تصب في النهاية لصالحها. أما العدد النظامي للواء فيصل إلى 1200 عنصر.

[13] **كفاءة القوات المسلحة السورية: تحليل للمساعدة الروسية.** مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 26/3/2020، الرابط.

ثالثاً: تحدّيات إعادة هيكلة قوات النظام السوري

يُعد التصريح الذي أدلى به الرئيس الروسي منذ عام2017 الأبرز بين مسؤولي بلاده حول إعادة هيكلية قوات النظام السوري ورفع قدراتها؛ حيث قال: إن "أولويات روسيا ومهمتها على المدى القريب، تكمن في زيادة مستوى الجيش السوري وقدراته القتالية"[14].

وما إعلان روسيا المتكرر للقبول بالحل السياسي[15]، إلا لقناعتها بأنّ الحل العسكري غير مجدٍ وصعب التحقيق في ظل حالة قوات النظام السوري، التي شكّلت تحدّيات كبيرة لها أمام إعادة هيكلتها وتأهيلها، إلى جانب تحديات أخرى تتعلق بوجود قوات أخرى على الأرض السورية، كالقوات الرديفة "الميليشيات المحلية" والقوات الحليفة "الميليشيات الإيرانية"، والقوات المناوئة "القوات الأمريكية والتركية".

1. ارتفاع التكلفة المالية:

تُعتبر التعويضات عن الخسائر التي لحقت بقوات النظام، وتم بناؤها منذ عام 2011، غير مناسبة بالنسبة لروسيا لأسباب اقتصادية وميدانية مثلما هو موضّح أدناه.

- **اقتصادياً:**

احتمال أن تحول العقوبات المفروضة على النظام من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي شملت قطاعات المال والطاقة والدفاع، دون حصول روسيا على مستحقاتها المالية ثمن السلاح، أو يجعل من تحصيلها أمراً مؤجلاً على المدى البعيد.

- **ميدانياً:**

احتمال تعرّض السلاح الجديد الذي قد تقدّمه روسيا للنظام إلى التدمير؛ بسبب عدم الانتهاء بشكل كامل من الأعمال القتالية واشتعال الجبهات.

في عام 2020 زج الجيش الروسي –تطبيقاً لإستراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين بضرورة تجريب أي سلاح جديد في سورية كدبابة T-14 Armata فخر صناعة المدرعات باهظة التكاليف –سعر الدبابة الواحدة يناهز 8 ملايين دولار أي نحو 600 مليون روبل– والمزودة بنظام حماية نشط ومتقدم،

[14] **بوتين: روسيا تعزز قدرات جيش الأسد تمهيداً لسحب قواتها إلى حميميم وطرطوس**. CNN بالعربي، 15/6/2017، الرابط.
[15] **لافروف: أتفق تماما على أنه لا حل عسكري للنزاع السوري**. قناة الغد، 2/12/2016، الرابط.

إلا أن فصائل المعارضة المسلّحة في جبال اللاذقية نجحت في تدمير ما لا يقل عن دبابة واحدة وإعطاب اثنتين أيضاً، وذلك من أصل 5 دبابات نقلتها موسكو إلى سورية[16].

لذلك لجأت روسيا إلى أسلوبين للتقليل من تأثير هذا الجانب، وهما:

أولاً: نقل أكثر من 1100 طن من قطع الغيار للمركبات المدرعة إلى سورية[17]، وإنشاء مرافق التصليح للعربات المدرعة والعربات الأخرى.

ثانياً: تزويد قوات النظام بأسلحة المشاة الثقيلة مثل المدافع المضادة للطائرات من طراز 23mm ZU-23 وأنظمة مضادة للدبابات من طراز Kornet التي تُستخدَم أيضًا كأسلحة دعم متعددة الأغراض، وأسلحة المشاة هذه لا تتسم بأنها أرخص وحسب بل أسهل في إتقانها ومثالية لتكتيكات الوحدات الصغيرة وشبه العادية[18]، وبالتالي تتناسب مع المواجهات ضد فصائل المعارضة.

الجدول التالي، يوضّح العتاد والسلاح الثقيل الموجود لدى قوات النظام قبل عام 2011 وما بقي منه حتى عام 2022، لتقدير حجم الخسائر الكبيرة التي تعرّضت لها قوات النظام.

[16] بشهادة صينية روسية.. ترسانة موسكو تتعرض لهزتين مدويتين في سورية، فما هما؟ – زمان الوصل – 3 – 5 – 2020 الرابط

[17] **Военная операция ВС РФ в Сирийской Арабской Республике – итоги в цифрах**. Минобороны России, 22/8/2018, Link.

[18] مرجع سابق، **كفاءة القوات المسلحة السورية: تحليل للمساعدة الروسية.**

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
كانون الأول / ديسمبر 2022

العتاد والسلاح الثقيل قبل وبعد 2011

الموجود قبل 2011		المتبقي حالياً
5000 دبابة		حتى 1000 دبابة
3700 عربة BMB		حتى 700 عربة BMB
3200 مدفعية		حتى 1500 مدفعية
500 عربة Shilka		حتى 200 عربة Shilka
700 طائرة من مختلف الأنواع		حتى 160 طائرة من مختلف الأنواع

2. نقص الكفاءة التدريبية لدى عناصر النظام:

اعترف العديد من المسؤولين العسكريين الروس بعدم كفاءة قوات النظام، ومثال ذلك ما قاله مارات جابيدولين الرئيس السابق لمكتب استخبارات فاغنر في سورية عنها: إنّها غير قادرة على تنفيذ عمليات برية دون دعم جوي روسي، وإنها لا تُشكّل جيشاً، وحياة الجنود تُعتبر بلا قيمة في سورية[19]. كذلك، إعلان قائد قوات المنطقة الجنوبية العسكرية في روسيا ألكسندر دفورنيكوف، بأن الإحباط وعدم كفاءة القيادة كانا متفشيينِ في قوات النظام طوال النزاع[20].

ويبدو أنّ روسيا أدركت عدم القدرة على تأهيل قوات النظام خلال سنوات الحرب؛ بسبب ما يتطلبه من تكاليف مالية وبشرية تتعلق باتباع دورات تدريبية على السلاح الجديد، ولجأت إلى تنفيذ التدريبات المتعلقة بأي نوع من السلاح في سورية بما يتناسب مع موقفها ودورها العسكري فيها.

في عام 2022، أجرت روسيا تدريباً عسكرياً لقوات النظام على استخدام صواريخ Strela-2 المحمولة، وتم اختزال الفترة المقررة من 6 أشهر إلى أسبوعين، وهي غير كافية لاكتساب المهارة والمعرفة الكافية، وبدا واضحاً نقص خبرة وكفاءة المتدربين، رغم أنّ هذا النوع من الصواريخ موجود أصلاً ضِمن الترسانة العسكرية في سورية منذ سبعينيات القرن الماضي.

وعندما قدمت روسيا دعما عسكرياً بالسلاح الثقيل لوحدات النظام، عملت على تزويدها بالدبابة T-62 رغم أنّ احتياطياتها من دبابات T-72 وT-80 هي بالآلاف. لكن، نظراً لأن تلك الوحدات كانت موجّهة من قبل الضباط الروس، وتتألف أساساً من جنود قليلي الخبرة، فالدبابة T-62 أكثر ملاءمة؛ بسبب عدم حاجتها إلى الصيانة المستمرة وسهولة تشغيلها[21].

وعلى الرغم من استخدام كل من روسيا وإيران للطائرات المسيرة ضد فصائل المعارضة، فإن عدم تزويد قوات النظام بها يعود إلى نقص خبرته في التعامل مع التكنولوجيا العسكرية، وبقيت الطائرات المسيرة حكراً عليهما.

---

[19] **ضابط روسي يوجّه إهانة للأسد ويفضح ميليشيا النمر**. أورينت نت، 29/9/2022، الرابط.

[20] **روسيا تنهي مهمة إعادة هيكلة الجيش السوري.. بعد الفشل**. Middle East Institute، 2021/7/20، الرابط.

[21] مرجع سابق، **كفاءة القوات المسلحة السورية: تحليل للمساعدة الروسية**.

ولتلافي نقص الخبرة والكفاءة أقرت وزارة الدفاع الروسية ضرورة أن يؤدي المستشارون الروس ضمن الوحدات العسكرية التابعة للنظام دوراً أكثر نشاطاً مما خططت له، ودفعت بهم لإدارة تلك الوحدات أو الإشراف عليها وتدريبها، كما هو الحال في الفيلق الخامس الذي يتولى الضباط الروس القيادة الكاملة فيه.

أيضاً، وقفت روسيا على مسألة غياب الدافع الكافي للقتال، ومنحت المقاتلين ما بين 200 و300 دولار شهرياً، لأن الشرطة العسكرية الروسية عاقبت عناصر في قوات النظام أكثر من مرة بسبب عمليات السلب والنهب التي يقومون بها إثر دخولهم منازل المدنيين، وهي ظاهرة ناتجة عن تدني الرواتب الممنوحة للعسكريين[22]. وسعيهم لتأمين مصدر آخر للدخل. كان ذلك على حساب تطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم المهنية.

كذلك، تدلّ الخسارات المبكرة التي لحقت بقوات النظام ووحداته، والانشقاقات العسكرية في صفوفه على نقص الكفاءة العسكرية وضعف الدافع إلى القتال في صفوفه.

3. التنافس العسكري بين روسيا وإيران:

تعمل روسيا على إنشاء قوات خاصة بها في سورية يكون ارتباطها شكلياً بالمؤسسة العسكرية التابعة للنظام، بينما تعمل إيران على تنمية وتقوية الميليشيات الطائفية على حساب الميليشيات المحلية أو الوحدات العسكرية ذات الارتباط الشكلي التي تحاول روسيا إنشاءها.

ومع ذلك، تتفق كل من روسيا وإيران على إضعاف أو تفكيك الميليشيات المحلية وقبول عناصرها كأفراد ضِمن وحداتها العسكرية، وإن تعثر ذلك يعمل كلاهما على احتواء تلك الميليشيات دون مواجهتها من خلال دعمها والانضواء تحت قيادتها.

إلا أن حالة ميليشيا الدفاع الوطني في دير الزور التي يقودها "فراس الجهام" باتت تشكل نموذجاً خاصا، تعكس شراكة حذرة بين الطرفين مع غيرها من النماذج السابقة، ففي الوقت الذي أجرى فيه قائد القطاع الشرقي في ميليشيا الدفاع الوطني بدير الزور "حسن الغضبان" عملية تسوية برفقة عناصره، انضموا بمقتضاها إلى الفرقة الرابعة في قوات النظام[23]، قامت ميليشيا الدفاع الوطني بقيادة فراس العراقية، باستعراض قوتها وسلاحها من خلال تسيير رتل عسكري ضخم في المدينة، وتنفيذ عمليات تدريبية، ورفع أعلام القوات الروسية، كإعلان عن الانضواء تحت راية القوات الروسية التي

---

[22] **الشرطة الروسية تهين عناصر الأسد بتهمة التعفيش (صور)**. عنب بلدي، 26/5/2018، الرابط.

[23] **مجموعة من الدفاع الوطني بدير الزور تنخرط في الفرقة الرابعة.. ما التفاصيل؟** نهر ميديا، 18/4/2022، الرابط.

بدأت دعمها[24]، وبدأت بعدها سلسلة من المواجهات بين الفرقة الرابعة والميليشيات الإيرانية من طرف وميليشيا الدفاع الوطني بقيادة فراس الجهام من طرف آخر؛ بهدف التضييق عليها بما يتعلق بالموارد والنفوذ.

كما تمكّن رجل الأعمال محمد حمشو من الحصول على رخصة تشكيل ميليشيا عسكرية باسمه بدعم من إيران، مهمتها الحفاظ على أمن المعابر النهرية وترفيق حمولات النفط والتجارة مع قسد. وعين الشيخ جاسم البدر وكيلاً عنه، وهو من أبناء بلدة الكبر بريف دير الزور الغربي الخاضعة لسيطرة قسد[25]، ليتبع ذلك اندلاع اشتباكات بين ميليشيا حمشو والقاطرجي،بشكل استدعى تدخل القوات الروسية لفضّ الاشتباك. ونشرت ميليشيا القاطرجي حواجز على الطريق الرئيسي بين البوكمال ودير الزور[26]، مما أدّى لاستدعاء كلا الطرفين إلى مكتب الأمن القومي بدمشق، إضافة للشخصيات المحسوبة على كل منهما –مثل نواف البشير ومدلول العزيز – لحل الخلاف بينهما[27].

وتسيطر ميليشيا القاطرجي بشكل كامل على معابر تهريب النفط الرئيسية من مناطق قسد –معابر بلدات سعلو والزباري وبقرص وذيبان في ريف دير الزور الشرقي– وتمنع أي شخص يعمل مع شركة حمشو المدعومة من الفرقة الرابعة من العمل في تلك المعابر.

تعتمد كل من روسيا وإيران على توظيف التكوين الديموغرافي، وأسلوب الاعتماد المالي الأفضل بكثير من قوات النظام لضمان ولاء تلك التشكيلات بما يكفي لاستخدامها، فالفرقة 25 مثلاً معظمها من الأقليات خاصةً من الريف المحيط بحمص وحماة. بينما تُشكل قوات الدفاع الوطني المحسوبة على إيران والتي حاولت تقويتها وتدريبها بغالبية عظمى من الطائفة العلوية، وينطبق الأمر ذاته على اللواء الثامن بقيادة أحمد العودة في مدينة درعا الذي تقوم روسيا بدعمه وتدريبه.

[24] **ميليشيا الدفاع الوطني تستعرض قوتها في دير الزور بعد دعمها من قِبل القوات الروسية.** "نداء بوست"، 19/8/2022 الرابط.

[25] **حمشو الوافد الجديد على ساحة دير الزور يعلن النفير.** دير الزور 24، 18/6/2022، الرابط.

[26] **ميليشيا القاطرجي تنشر حواجز لها على طريق البوكمال – دير الزور.** تلفزيون سوريا، 20/7/2022، الرابط.

[27] **الأمن القومي يتدخل بصراع حمشو وقاطرجي في دير الزور.** دير الزور 24، 22/6/2022، الرابط.

رابعاً: بدائل روسيا عن إعادة هيكلة قوات النظام السوري

بعد مضي 7 أعوام على تدخّلها في سورية، باتت روسيا تدرك الصعوبة البالغة في إعادة تأهيل قوات النظام؛ بسبب ما يعانيه من مشكلات انضباطية ومهنية. لكنّها أمسكت في الوقت ذاته بالناحية الفنية –تزويد قوات النظام بالسلاح وصيانته– وإدارة العمليات العسكرية في سورية. وخفّضت الأعمال القتالية إلى الحدود الدنيا.

على ما يبدو أنّ روسيا رأت ضرورة توظيف وجودها العسكري بشكل عام في سورية، والبحري على شواطئ المتوسط بشكل خاص، كبديل عن إعادة هيكلة قوات النظام السوري، وذلك لتحقيق مصالحها الجيوسياسية في مناكفة الولايات المتحدة وحلف الناتو على شنّ العمليات العسكرية، وتعطيل القدرة لديهم بشن عمليات عسكرية.

في الأصل، وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 31 تموز/ يوليو 2022، على مرسوم يتضمن عقيدة بحرية جديدة لبلاده مدتها 5 سنوات، كما وقع على وثيقة أخرى تحت عنوان "ميثاق الأسطول العسكري الروسي" تضمّنت تعديلات في مواثيق الخدمة الداخلية وخدمات الحماية والحراسة للقوات المسلحة الروسية.

تنظر العقيدة البحرية الجديدة في تعزيز وجود البحرية الروسية في منطقة البحر المتوسط انطلاقاً من قاعدة طرطوس في سورية، واعتبار أن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التي تُعدّ سورية إحدى دولها، إحدى المجالات المهمة "التي تؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والرفاهية المادية للسكان وحالة الأمن القومي، فضلاً عن الحفاظ على الأمن الإستراتيجي والإقليمي للدولة". وضمان الوجود البحري لروسيا على أساس دائم في البحر الأبيض المتوسط في قاعدة طرطوس[28].

تدل العقيدة البحرية الجديدة على أن روسيا تراهن على قاعدة طرطوس في سورية بعد تطويرها في السنوات الأخيرة كنقطة انطلاق نحو شواطئ إفريقيا والبحر الأحمر؛ حيث وقعت اتفاقاً لبناء مركز في السودان، وترغب بدور أكبر في الخليج العربي، ولإيجاد قوات تتمركز في البحر المتوسط ليست بعيدة عن مضائق تركيا، وضمان مصالح روسيا الاقتصادية في موضوع الغاز بعد اكتشافه في شرق المتوسط، وهي لا تريد على ما يبدو أن تكون هذه المنطقة بديلا عن الغاز الروسي إلى أوروبا، بل شريكا في المشروعات إن لم تستطع تعطيلها[29].

---

[28] **مرسوم الرئيس فلاديمير بوتين حول إقرار العقيدة البحرية للاتحاد الروسي**. موقع الكرملين الرسمي. تاريخ 31/7/2022، الرابط.

[29] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع الكاتب المتخصص بالشأن الروسي، سامر رشيد إلياس. 15/10/2022.

يؤكد ما جاء في العقيدة البحرية الجديدة، استيلاء روسيا على قاعدة طرطوس البحرية التي تعتبر القاعدة الوحيدة لها في البحر الأبيض المتوسط، واستئجارها ضمن اتفاق مع النظام في عام 2017 لمدة 49 عاماً، والقيام بتوسعتها وتحديث إمكانياتها، لتعزيز وجودها العسكري الجوي والبحري في سورية، ولاستخدامها لأغراض اقتصادية ولوجستية[30]. إضافة للمناورات التكتيكية المشتركة في البحر المتوسط بين وحدات من القوى البحرية والدفاع الساحلي في قوات النظام، وقوات الأسطول البحري الروسية، التي وصلت خلال عام 2022 إلى 3 مناورات حضر أحدها وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو.

وكانت روسيا قد نفذت مناورة تدريبية مع القوى البحرية السورية في عام 1984، وكل المناورات التي نفذتها بعد التاريخ المذكور أتت بعد عام 2011، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف سلاح البحرية السورية، وتعطل داراته الكهربائية وفساد مواده المتفجرة، بسبب سوء التخزين. كما أن المناورات التدريبية تهدف إلى التعلم والتدريب على نوع سلاح جديد، وهو ما لا يتوفر بالنسبة لسلاح البحرية السورية، وإنما تأتي هذه المناورات الروسية انطلاقاً من سورية بهدف إيصال الرسائل الرامية لتحقيق أهدافها[31].

[30] **ميناء طرطوس السوري بيد الروس لمدة 49 عاماً**. الجزيرة نت، 20/4/2019، الرابط.

[31] مقابلة خاصة أجراها الباحث مع الضابط المنشق عن قيادة القوى البحرية في النظام السوري، العقيد مالك الكردي، 14/10/2022.

خُلاصة:

زج النظام السوري المؤسستين العسكرية والأمنية في مواجهة الشعب لإدراكه أنهما السلاح الأقوى والأضمن، إلا أن حساباته لم تتوافق مع النتائج التي تم الوصول إليها، وإنما نجم عن ذلك تصدعهما من ناحيتين.

أولاً، سقوط كامل لصورة الجيش وضوابطه المجتمعية، وانكشاف انعدام القيم الإنسانية وغياب الهوية الوطنية في صفوفه، بسبب الضعف والفساد المستشري. وثانياً، انهيار منظومة القيادة والسيطرة، وآليات الضبط والربط بين الوحدات العسكرية والهياكل التنظيمية على اختلاف مستوياتها العليا والدنيا، وعدم القدرة على تطوير الحالة القيادية بما يتناسب مع المرحلة التي وُضع فيها، وتأثير تشكيل القوات المحلية والقوات الحليفة على ذلك.

عموماً إنّ روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي الذي كان منذ عام 1955 شريكاً سياسياً وعسكرياً لسورية، وزوّد الجيش السوري بالمعدات والمشورة، فشلت في تقدير مهنية قوات النظام وكفاءتها وأدائها، عندما خططت أن تستغرق العملية العسكرية إبان تدخلها في سورية 2015، عدة شهور بدلاً من عدّة سنوات. ووجدت نفسها مضطرة للتلاؤم مع واقع جديد تمثل في جيش سوري شديد التفتت وعديم الفعالية. كذلك، فإنّ موقف روسيا السياسي الداعم للنظام لن يترك لها المجال لإعادة بناء قواته على المستوى الشعبي والرسمي في المستقبل، ولا حتى على المستوى الدولي حال التوافق على الحل.

بناء على ما سبق، لا يبدو أنّ لدى روسيا رغبة في وجود جيش قوي لدى النظام؛ لأنه من المحتمل أن ينازعهم وجودهم في سورية، وإنما تريد جيشاً ضعيفاً يكون مجرد أداة تستخدمه في تحقيق أهدافها.

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول - تـركيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co